



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



اجتماع خبراء إقليمي تعزيز القدرات في البلدان العربية في مجال ملاحقة جرائم الفساد

الدوحة، دولة قطر

26 آذار/مارس 2012

البرنامج

قائمة المحتويات

لمحة مختصرة

ا. الاطار العام

اا. المنهجية

ااا. جدول الأعمال

.....3.....
.....3.....
.....4.....
.....5.....

لمحة مختصرة

تجتمع في الدوحة بتاريخ 26 آذار/مارس 2012 مجموعة مختارة من الخبراء البارزين في مجال إنفاذ القانون من المنطقة العربية وخارجها إضافةً إلى ممثلين عن عدد من الدول والمؤسسات الشريكة، تحت رعاية النيابة العامة في دولة قطر. يعقد الاجتماع في إطار الشراكة القائمة بين الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة قطر. يناقش المشاركون سبل تعزيز القدرات الوطنية في الدول العربية في مجال إنفاذ القانون لملاحقة جرائم الفساد الخطيرة. ويتوقع أن تسهم توصياتهم، من ضمن جملة أمور، في وضع برنامج لتنمية القدرات يتم تنفيذه من قبل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع عدة شركاء في المنطقة العربية وخارجها.

1. الإطار العام

1. شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة تنامي الدعوات المطالبة بتفعيل جهود مكافحة الفساد لاسيما فيما يخص ملاحقة جرائم الفساد الحساسة التي يتورط فيها كبار المسؤولين الحكوميين. وقد نتج ذلك بشكل أساسي عن التحولات التي شهدتها المنطقة في 2011، إلا أنه يأتي أيضًا في سياق الضغط العالمي المتزايد ضد ظاهرة الفساد من جهة، والتقدم التدريجي المحرز خلال السنوات القليلة الماضية في بعض البلدان العربية في مجال مكافحة الفساد من جهة أخرى. وعليه فإنه لا توجد أية مؤشرات تدل على تراجع هذه الدعوات في المستقبل القريب بل على العكس من ذلك، يتوقع أن تشهد هذه الدعوات تزايدًا أكبر خصوصًا في البلدان التي تشهد انفتاحًا في المجال السياسي وارتفاع أصوات المجتمع المدني. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يزداد تركيز الرأي العام، على الأقل في المدى القصير والمتوسط، على الحاجة إلى تحقيق نتائج أفضل في مجال إدانة المسؤولين الفاسدين واسترداد الأموال التي تحصلوا عليها بطريقة غير مشروعة خلال السنوات الماضية. هذا لن يقلل بالطبع من أهمية دعم وتعزيز جهود الوقاية من الفساد، إلا أنه يظهر الحاجة الماسة إلى مضاعفة جهود إنفاذ القانون في المنطقة.

2. شهدت الشهور الأخيرة نجاحات هامة في مجال ملاحقة جرائم الفساد، بما في ذلك في الأردن ومصر وليبيا وتونس. ولكن برغم ذلك، لا يزال يوجد تصور سائد لدى الناس بأنه لم يتم بذل الجهود الكافية، وذلك في فترة مشحونة بالتحولات، تختلط فيها آمال التغيير الكبرى بواقع صعب تظهر فيه فجوات كبيرة في التواصل بين السلطات الوطنية من جهة، وبين هذه الأخيرة والجمهور من جهة أخرى. في وقت يعزو فيه بعض الخبراء بطء وتيرة التقدم في ملاحقة قضايا الفساد الكبرى إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية، ترى غالبية الخبراء أن هناك مجموعة إضافية من العوامل المؤثرة، بما فيها نقص القوانين العقابية والإجراءات الجزائية، وجود قيود مؤسسية وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، تعقيد آليات التعاون الدولي وعدم فعاليتها في أغلب الأحيان، ومحدودية القدرات التقنيّة لدى الأفراد المختصين. يتفاوت حجم هذه التحديات وتأثيرها بين بلد عربي وآخر، وتتطلب تصميم برامج إصلاحية وطنيّة

تأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل بلد. ولكن في الوقت نفسه، يحض وجود العديد من القواسم المشتركة بين هذه البلدان على تكثيف جهود التعاون الإقليمي في هذا المجال. أدركت الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مؤتمرها الثالث الذي عقد في فاس في المملكة المغربية بتاريخ 19-21 كانون الأول/ديسمبر 201، هذا الوض، وقررت أن تضع "تعزيز القدرات في البلدان العربية في مجال ملاحقة جرائم الفساد" ضمن أولوياتها الثلاثة الرئيسية لفترة 2012-2013. وبصورة أدق، حدّدت الحاجة الى تطوير القوانين والاجراءات والمؤسسات ذات الصلة، وكذلك الحاجة الى تطوير المهارات المتخصصة في هذا المجال، بما في ذلك التحقيق والإدعاء والتعاون الدولي واسترداد الموجودات.

3. تتطلّب خصوصية جرائم الفساد، لا سيما تلك التي تعتبر خطيرة - وتشمل عادةً مسؤولين رفيعي المستوى، وأصولاً قيّمة، وعناصر معقدة عابرة للحدود، وبحسب بعض المعايير أضراراً اجتماعية كبرى - مجموعة من المهارات التي لا تستخدم عادةً في ملاحقة الجرائم الأخرى. إنّ الطبيعة السريّة لصفقات الفساد وكونها تجري بالتوافق بين طرفين أو أكثر تجعل امكانيّة الحصول على أدلة تحدياً من نوع خاص. أضف إلى ذلك أن نوع الأدلة اللازم لاثبات الإدانة في جرائم الفساد الخطيرة هو في معظمه يعتمد على الوثائق لا على أدلة مادية أو شهود، وأن هذه الأدلة في كثير من الأحيان تكون مبعثرة عمداً بين ولايات قضائية مختلفة يتمتع العديد منها بنظام مالي سري، ومن ثمّ فإنّ ملاحقة هذه الجرائم يتطلب كفاءة عالية في تقصي الحقائق والتحقيق المالي وتقنيات التحقيق الخاصة وآليات التعاون الدولي وغيرها. في الواقع، لقد كشفت التجربة بعد أحداث 2011، وبشكل أعمّ خلال السنوات الأخيرة، أن القدرات المتخصصة في ملاحقة جرائم الفساد نادرة جداً في المنطقة العربية مما أدى إلى تقييد قدرة أنظمة العدالة الجنائية الوطنية على التصدي الفعال للتدفق المفاجئ لقضايا الفساد مؤخراً. حتى في البلدان التي تتواجد فيها هيئات متخصصة بمكافحة فساد، كما هو الحال في مصر والأردن واليمن، أو حيث تم انشاء هيئات جديدة خصيصاً لذلك، كما هو الحال في تونس، فقد ثبت ان هناك ندرة محققين ومدعين عامين متخصصين في هذا الشأن. ونتيجة لذلك، قرر أعضاء الشبكة العربية استكشاف أفكار جديدة لمواجهة هذا التحدي، بالاستفادة من القدرات الوطنية الموجودة خصوصاً في مجال مكافحة غسل الأموال، وبالاستفادة من التجارب المقارنة والمبادرات الدولية الجارية ذات الصلة بمكافحة الفساد مثل الاكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد، والاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ومبادرة ضباط الإتصال لاسترداد الموجودات التي ترعاها مبادرة ستار لاسترداد الأصول المسروقة والانتربول.

II. المنهجية

4. تعقد الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بدعم من المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع خبراء إقليمي بعنوان "تعزيز القدرات في البلدان العربية في مجال ملاحقة جرائم الفساد" في الدوحة، دولة قطر، في 26 آذار/مارس 2012 تحت رعاية النيابة العامة وبالتعاون مع كلية الحقوق في جامعة قطر. يشارك فيه خبراء بارزون من هيئات انفاذ القانون ذات الصلة

من عدد من البلدان العربية، بما في ذلك مصر والأردن والمغرب وتونس وقطر، إضافةً إلى خبراء مستقلين وممثلين عن بعض البلدان والمؤسسات الشريكة.

5. الهدف العام هو مناقشة وبلورة اقتراح الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لوضع وتنفيذ برنامج تدريبي يسهم في تعزيز القدرات المتخصصة في البلدان العربية لملاحقة جرائم الفساد، مع التركيز على جرائم الفساد الخطيرة، ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى إنشاء وحدة متخصصة من الخبراء في مجال ملاحقة جرائم الفساد الخطيرة، والتي يمكن أن تعتبر موردًا متخصصًا لجهود مكافحة الفساد القائمة في المنطقة العربية. يمتد الاجتماع ليوم كامل ويقسم إلى جلسة افتتاحية وثلاث جلسات عمل، حيث من المتوقع ان يتبادل المشاركون وجهات النظر والخبرات حول المواضيع المطروحة، وأن يساهموا في وضع برنامج تنمية القدرات ليتم تنفيذه لاحقاً من قبل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع عدة شركاء في المنطقة وخارجها.

III. جدول الأعمال

الاثنين 26 آذار / مارس 2012

09.30 الانطلاق من برج وأجنحة الموفنيك الدوحة إلى في كلية الحقوق في جامعة قطر

11.00 - 10.30 الجلسة الافتتاحية

الهدف: تمكين المنظمين من عرض خلفيّة وأهداف ونتائج الاجتماع المتوقعة.

• كلمة الترحيب

الدكتور حسان عكور، عميد كلية الحقوق في جامعة قطر

• الكلمات الرسمية

سعادة الدكتور علي بن فطيس المري، النائب العام، دولة قطر

معالي السيد عبد السلام ابودرار، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،

رئيس الهيئة المركزيّة للوقاية من الرشوة، المملكة المغربية

11.30 - 11.00 استراحة

13.00 - 11.30

الجلسة الأولى

تحليل واقع انفاذ القانون في مكافحة جرائم الفساد في المنطقة العربية

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من تبادل وجهات النظر بشأن التطورات الأخيرة والمستمرة في المنطقة العربية المتعلقة بجهود انفاذ القانون لمكافحة الفساد؛ وتبادل المعلومات بشأن الانجازات والتحديات والمبادرات ذات الصلة.

• تعريف المشاركين

• مناقشة

يديرها العميد طلّس سالم خيرى، مدير إدارة مكافحة غسل الأموال في مديرية مباحث الأموال العامة في وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية

الغداء

14.00 - 13.00

الجلسة الثانية

15.30 - 14.00

مقترحات لتعزيز القدرات المتخصصة بمكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من بلورة خطة الشبكة العربية المقترحة من أجل تعزيز قدرات المحققين والمدعين العامين والقضاة المتخصصة بمكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون في البلدان العربية.

• عرض مسودة الخطة

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي

• مناقشة

يديرها عطفة السيد رمزي نزهة، عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية

إستراحة

16.00 - 15.30

الأدوار المحتملة للأطراف المعنيين بمكافحة الفساد والخطوات المستقبلية

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من تبادل وجهات النظر بشأن كيفية مشاركتهم في وضع اللامسات الأخيرة على مسودة الخطة ونشرها، وسيل التكامل القائمة مع جهودهم ومبادراتهم، بالإضافة إلى جهود ومبادرات الأخرى ذات صلة؛ والمساعدة في وضع التخطيط للخطوات المقبلة.

• عرض نتائج الجلسة الثانية

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الاقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، برنامج الامم المتحدة الانمائي

• مناقشة

يديرها معالي السيد عبد السلام ابو درار، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، رئيس الهيئة المركزيّة للوقاية من الرشوة، المملكة المغربية.

الانطلاق من كلية الحقوق في جامعة قطر الى من برج وأجنحة الموفنيك الدوحة

17.00
